

## مسؤولية المنتج عن منتجاته في ظل قواعد المسؤولية المدنية

### Responsabilité du produit pour ses produits en vertu

### des règles de responsabilité civile

تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/08/12

تاريخ إرسال المقال : 2017/04/03

ختير مسعود / جامعة أحمد دراية - أدرار

عزيزي عبد القادر / طالب دكتوراه جامعة أحمد دراية - أدرار

#### الملخص :

في الكثير من الأحيان ما يدخل الأفراد في علاقات تعاقدية أو غير تعاقدية مع منتجين أو موزعين أو مصنعين، غير أن هؤلاء الأشخاص الذين يمثلون المستهلك العادي والبسيط، يكونون في مراكز ضعيفة يصل الأمر فيها إلى فقدان البعض من حقوقهم التي يحميها القانون، وعلى هذا الأساس يكون علينا لزاما علينا معرفة المنتجات التي تكون محل المسؤولية، ونقصد المدنية منها، وليس غيرها من المسؤوليات، إضافة إلى تحديد العيب الذي يعترها وما ينطبق عليه من أحكام ونصوص تشريعية، دون أن نغفل قواعد مسؤولية المنتج في ضوء القواعد العامة سواء كانت مسؤولية تقصيرية أو تعاقدية عن منتجاته المعيبة.

الكلمات المفتاحية : حماية المستهلك ، المسؤولية التقصيرية ، المسؤولية العقدية ، المنتج ، المنتجات المعيبة.

#### Résumé :

Entre souvent des personnes dans les relations contractuelles ou non contractuelles avec les producteurs, les distributeurs ou les fabricants, mais ces personnes qui représentent le consommateur moyen et simple, ils sont en position de faiblesse vers le haut où perdre une partie de leurs droits protégés par la loi, et ce en fait, nous devons, nous savons quels produits doivent être soumis à la responsabilité et civile que nous les entendons, et aucune autre responsabilité, en plus d'identifier le défaut qui subissent et ce quelle applique aux dispositions et textes législatifs, sans oublier les règles de la responsabilité des produits à la lumière des règles géné-

rales, que ce soit délictuelle ou responsabilité contractuelle pour les produits Son défectueux.

**Mots-clés :** Protection des consommateurs - Responsabilité civile - Responsabilité Nodale - Produit - Produits défectueux.

#### مقدمة:

إن تحديد المنتجات المشمولة بالمسؤولية المتعلقة بالمنتج له أثر كبير على نطاق هذه المسؤولية التي تتطلب بالضرورة تحديدي المنتجات الخاضعة لنظامها القانوني، وذلك إذا كان نظام المسؤولية يغطي كل المنتجات بمختلف أصنافها في أي منتج، وإلا إذا كانت مقتصرة على بض المنتجات التي تدخل ضمنها دون غيرها، والتي تكون خاضعة للقواعد العامة في المسؤولية المدنية، إضافة إلى وجوب معرفة القواعد العامة التي تحكم مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تحدثها منتجاته الضارة، بحيث أنها إما تكون قولعد المسؤولية العقدية التي تترتب على أساسها مجموعة من الالتزامات الواقعة على الأطراف المتعاقدة، بحيث، الإخلال بها يؤدي إلى الإخلال بالالتزام عقدي، وإما أن تكون مسؤولية تقصيرية مصدرها الإخلال بالالتزام قانوني يلزم في حالة تحققه صاحبه بدفع التعويض نتيجة الضرر الذي سببه للغير، وعليه فالإشكال المطروح مفاده إلى أي مدى تم حصر المنتجات التي تدخل في نطاق المسؤولية وإلى أي حد تم إقرار المبدأ المعبر عن مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة؟ وللإجابة على هذه الإشكالات انتهجنا خطة مكونة من مبحثين اثنين، الأول بعنوان القواعد المتعلقة بالمنتجات محل المسؤولية المدنية يحتوي على مطلبين اثنين كل مطلب منها يتقسم إلى فرعين اثنين، وأما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان مسؤولية المنتج في ضوء القواعد العامة، يتشكل هو أيضا من مطلبين اثنين كل واحد منهما ينقسم إلى فرعين.

#### المبحث الأول: القواعد المتعلقة بالمنتجات محل المسؤولية المدنية

لاشك أن الكلام عن الأحكام القانونية التي تخص المنتجات المشمولة بالمسؤولية المدنية للمنتج تقتضي منا التطرق إلى معرفة هذه المنتجات الاستهلاكية والمعايير الواجب مراعاتها فيها إضافة إلى كشف الأمور التي تنصب على العيب والصور التي يرد فيها، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين اثنين كما يلي

#### المطلب الأول: مفهوم المنتجات محل المسؤولية المدنية

قد تعد وتختلف المنتجات والسلع التي تكون محل المسؤولية المدنية، وذلك لاختلاف رغبات جماعة المستهلكين وتنوعها، بحيث أن كل واحد من هؤلاء يفضل نوع معين منتج أو سلعة ما، ويأتي الآخر ويختلف معه في ذلك، وهذا يعود إما للميزات أو المواصفات المتعلقة

بالجودة وغيرها، ولذلك سنعمد إلى تقسيم هذا المطلب إلى فرعين اثنين .

### الفرع الأول : تعريف المنتجات محل المسؤولية المدنية

يمكن القول أن التنظيم القانوني لهذا النوع من المسؤولية يقتضي معرفة الأسس المتبعة لفرز هذه المنتجات ضمن نطاق المسؤولية، وإخراج البعض منها، وابتداء لابد من تحديد المقصود بالمنتجات أو المنتج لأغراض هذه المسؤولية.

ومنه فهناك تحديد واسع لمفهوم المنتج يفيد بأنه شيء منتج سواء أكان ذلك الإنتاج ثمرة العمليات الصناعية و الميكانيكية أو ثمرة الجهد البشري وحده كالمنتجات الزراعية المحضبة، أو ثمرة الجهدين معا الصناعي و البشري، كالمنتجات الزراعية المحضبة التي دخلتها عمليات صناعية، أو ما كان لأسباب لا إرادية أي ثمرة الطبيعة وحدها (المنتجات الطبيعية)<sup>1</sup>.

وهذا تعريف عام للمنتج من حيث أنه أعطى أوصافا عامة لهذا الأخير، وأما القوانين فقد جاء بتعريفات هي كذلك للمنتج فقد عرفه القانون الملغى رقم 89-02 و الذي ألغاه القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش فقد جاء في نص المادة 02 من القانون القديم السالف الذكر أن المنتج « أي شيء مادي أو خدمة مهما تكن طبيعته يجب أن يتوفر على ضمانات ضد كل المخاطر التي من شأنها أن تمس بصحة المستهلك أو أمنه أو تضر بمصالحه المادية».

ويتبين من هذا النص أمران: أولهما أن المشرع شدد الالتزام على المنتج بالضمان على كل منتج مهما تكن طبيعته، وثانيهما أن عبارة المنتج جاءت واسعة لا تتضمن أية استثناءات لتشمل المنتجات الزراعية و الحرفية و المنتجات المحلية و المستوردة، لكن بالرغم من هذه الصياغة الواسعة، فإنه لا ينطبق على المنتجات الخاضعة لأحكام تشريعية خاصة كالأسلحة و المتفجرات<sup>2</sup>.

وقد جاءت سلسلة من التعريفات في نصوص خاصة أخرى مثل تعريف المادة 01/02 من المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المؤرخ في 03 يناير 1990 المتعلق برقابة الجودة و قمع الغش، فقد جاء فيها: « أن المنتج هو كل منقول أو شيء مادي يمكن أن يكون موضوع معاملات تجارية.»، واستنادا إلى هذا التعريف، فالمنتج يمكن أن يكون منقولا أو مستعملا، فوري الاستهلاك، كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية، أو دائما كما هو الحال بالنسبة للأجهزة المنزلية، ويستثنى من هذا التعريف العقار<sup>3</sup>.

وقد جاءت تعريفات أخرى للمنتج في نصوص مختلفة من قوانين خاصة، كما هو بالنسبة للمادة 05/02 من القانون رقم 89-23 المؤرخ في 19 ديسمبر 1989 المتعلق بالتقييس.

والمادة 02/02 من المرسوم التنفيذي رقم 90-266 المؤرخ في 15 سبتمبر 1990 المتعلق

بضممان المنتوجات والخدمات.

ونجد أيضا المادة 03/02 من الأمر 06-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالعلامات. ونص المادة 11/02 من القانون رقم 04-04 المؤرخ في 23 يوليو 2004 المتعلق بالتقييس. ومن خلال هذه التعريفات نجد أن مفهوم السلعة واسع إذ يشمل جميع المنتوجات أيا كانت طبيعتها، وهذا لا يمت بأي صلة للموضوع محل الدراسة إلا في جزء منه أي القول بمنتوج صناعي<sup>4</sup>.

وقد ورد تعريف المنتج في المادة 140 مكرر من التقنين المدني المتمم بالمادة 42 من القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، وجاء فيها كالآتي: «المنتج هو كل مال منقول ولو كان متصلا بعقار لاسيما المنتج الزراعي والمنتج الصناعي وتربية الحيوانات والصناعة الغذائية والصيد البحري والطاقة الكهربائية».

ومن خلال هذه المادة نستنتج أن المشرع الجزائري تأثر بنظيره الفرنسي، إذ لم يعرف المنتج، بل أورد قائمة بالمواد التي تعد منتوجا.

وعرف الفقهاء المنتج بأنه حصيلة أو ثمرة العملية الإنتاجية بغض النظر عن مصدرها زراعيًا كان أم صناعيًا<sup>5</sup>.

### الفرع الثاني: الضوابط القانونية المتعلقة بالمنتجات محل المسؤولية المدنية.

بعد أن تم التكلم عن تعريف المنتجات محل المسؤولية المدنية، أصبح لزاما علينا أن نبين المعايير أو الأسس الواجب توافرها في هذه المنتجات المذكورة، وذلك انطلاقا من القواعد الحمائية للمستهلك باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة الاستهلاكية، رغم أن الرأي يختلف كثيرا في الفقه والقضاء حول ما إذا كان من الممكن بسط هذا المفهوم المقصود بالحماية حتى يتمكن أن يستفيد منه أكبر عدد من الأشخاص الذين يتدخلون في مثل هذه العمليات<sup>6</sup>.

ومن ثمت فإنه من بين الشروط الواجبة في المنتج هي:

- أن تكون له قيمة اقتصادية حقيقية.
  - أن يكون قابلا للتسليم بذاته أو جزء أو عنصر من الأجزاء أو العناصر التي يتركب منها المنتج النهائي.
  - أن يكون قد أنتج بغرض التوزيع في دائرة التداول والتجارة.
- ولما كان النشاط الإنساني واسعا ومتشعبا ومخلفا وراءه منتجات متعددة ومتنوعة،

فمن غير الممكن أن يشمل تنظيم المسؤولية عن فعل المنتجات كل ما يتخلف عن النشاط الإنساني من المنتجات لا سيما في نظام قانوني متخصص، مما يستلزم أن يكون تنظيم هذا النوع من المسؤولية مبنيًا على الموازنة بين المصالح المشروعة للمنتجين من جانب و حماية المستهلكين من جانب آخر، ولذلك لا بد أن يقتصر تنظيم المسؤولية على منتجات معينة تكون حماية أرواح الناس من خطر الخط الفاصل الذي لا يمكن أن يسمح لها بالبقاء خارج مثل هذا التنظيم المطلوب لاعتبارات إنسانية واجتماعية بل وحتى السياسية منها، لأنه يتعلق بحماية المجتمع بكامله.<sup>7</sup>

ولاشك أن تزامم الأفراد على إشباع حاجياتهم وتشابك مصالحهم، يؤدي إلى تزايد الأضرار بتزايد نشاط وكثافة السكان، ومنه تأتي المسؤولية لتوزع أعباء هذه المسؤولية<sup>8</sup>.

وعموما فإن المنتج الصناعي قد يكون منتوجا خطرا بحسب طبيعته، ولكن إنتاجه غير ممنوع، إذ يتداول في الأسواق كالمنتجات السامة والمنتجات القابلة للإنفجار والمنتجات المعيبة وغير ذلك، وهذه المنتجات تصبح خطرة على المستهلك إذا أساء استعمالها بغير ما هو مقرر من هذا الاستعمال.<sup>9</sup>

و موضوع تحديد المنتجات التي تخضع لنظام مسؤولية المنتج لا زال محل اجتهاد الفقه والقضاء، بحيث لم تنظم المسألة في القوانين المدنية المقارنة، كما أن المعيار الذي يتم بموجبه فرز تلك المنتجات يصعب الإفتاء إليه، فمثلما هناك صعوبة في تعيين الأشياء غير الخطرة، كذلك تثور نفس الصعوبة في ميدان رسم مسؤولية المنتج، و يطرح السؤال إذا ما كانت المنتجات تخضع لنظام المسؤولية أم البعض منها، وامتداد لذلك إذا كان هناك مجال لاقتصار هذه المسؤولية على المنتجات الخطرة، واستبعاد المنتجات غير الخطرة، فكم هو صعب هو تحديد أي من المنتجات يعتبر خطرا، وأي منها لا يعتبر كذلك، كما يجب تحديد مفهوم المنتجات الخطرة بدقة<sup>10</sup>، و المنتج في حد ذاته قد يكون زراعيا أو صناعيا أيا كان مصدر إنتاجه، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين هذين النوعين، فالمنتج الزراعي مهما يكن الإنسان مسؤولا عنه فإن مسؤوليته تحدها عوامل الطبيعة، أما بالنسبة للمنتج الصناعي فالمسؤولية واضحة لأن الطبيعة لا دخل لها في تكوينه<sup>11</sup>.

### المطلب الثاني: مفهوم العيب في المنتجات محل المسؤولية المدنية

يعتبر العيب في المنتجات حجر الزاوية في نظام مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته، ولقد استقر الفقه والقضاء في النظم القانونية التي تصدت لمعالجة مثل هذا النوع من المسؤولية على أنه يتحتم على المتضرر لكي يكسب دعواه المؤسسة على قواعد مسؤولية المنتج، وعلى هذا الأساس سنقسم هذا المطلب إلى فرعين اثنين كما يلي:

## الفرع الأول: تعريف العيب في المنتجات

حيث يذهب الفقيه الأمريكي الأستاذ (Derrick) إلى القول بأنه على الرغم من أننا نعرف بأنه هناك مسؤولية قانونية للمنتج عن العيوب في المنتج، لكننا لم نقف على تعريف أو تحديد للعيب يكون مناسباً لكل الظروف التي تنشأ في مثل هذا النوع من المسؤولية<sup>12</sup>، حيث أن هناك حالتين ترتبان الضمان للمبيع هما: حالة تخلف الصفة في المبيع تكون من مواصفاته، وحالة وجود عيب في المبيع<sup>13</sup>.

وأما الفقه والقضاء الفرنسيين فقد عرفا العيب الخفي بالعيب الذي من شأنه أن يجعل المبيع غير صالح للاستعمال العادي الذي ينقص من هذا الاستعمال<sup>14</sup>.

وقد عرفه الدكتور أنور العمروسي بأنه ما يخلو منه أصل الفطرة السليمة من الآفات العارضة<sup>15</sup>.

وقد ذهبت الأستاذة فيني إلى أن العيب هو الطابع غير العادي والخطر في المنتج الذي يجعل استعماله غير مؤهل للغرض الذي خصص له، وللإشارة فقد جاء هذا التعريف مطابقاً للمادة 06/1386 من القانون المدني الفرنسي المضافة بالقانون 98-389 الصادر في 19/05/1998 المتعلق بالمسؤولية عن فعل الأشياء المعيبة<sup>16</sup>.

وكان للقاضي الأمريكي المشهور (Traynor) محاولة جريئة في تحديد مفهوم العيب في المنتجات في مقالته عام 1965، فكيف كان هذا التحديد؟

حيث تساءل هذا القاضي في مجال تحديد العيب في المنتج عن كيفية تمييز العيب المهلك الذي يستلزم فرض المسؤولية عن المنتجات، فقال إن العيب في المنتج يجب أو يمكن بالأحرى أن يحدد على نوع معين ومتعدد الأشكال، ولحد الآن لم توضع صياغة لمفهوم (عيب المنتجات) بحيث تنطبق على القضايا المتعلقة بمسؤولية المنتج، ثم انتهى إلى القول بأن المنتج المعيب يمكن أن يحدد بأنه ذلك المنتج الذي لا تتوافر فيه الصفات، الأضرار التي تنجم عن خروج هذا المنتج عن مواصفات المنتج النموذج، ثم أضاف توضيحات لهذا التحديد مفادها بأنه إذا كان منتج الصانع النموذج لا يمكن أن يلحق أي أضرار أو أذى بالمشتري أو المستهلك كما هو مألوف في منتجاته، فإن أي منتج من منتجاته يتسبب بإحداث الضرر يعتبر هذا دليلاً على انحراف هذا المنتج عن المنتج النموذج، وبالتالي تنهض مسؤولية هذا المنتج أو الصانع عن أضرار التي تتسبب نتيجة هذا الانحراف في المنتج<sup>17</sup>.

غير أنه في القانون الفرنسي أو في القانون المصري لم يرد أي تعريف للعيب الموجب للضمان، وإنما ورد في نصوصهما بيان الشروط التي بتوافرها يعتبر العيب موجباً لذلك الضمان.

وقد تولت محكمة النقض المصرية في بادئ الأمر تعريف العيب في ضوء ما جاء في نصوص القانون المدني القديم، فجاء في قضائها أن العيب الخفي هو: «الأفة الطارئة التي تخلو منها الفطر السليمة للمبيع»، وقد جاء الحكم السابق أيضا مؤكدا على أن العيب الذي تترتب عليه دعوى ضمان العيوب الخفية لا يشمل تخلف الصفة المتفق عليها<sup>18</sup>.

وأما المشرع الجزائري فقد حذا حذو المشرعين المصري والفرنسي، ولم يعط بدوره تعريفا واضحا للعيب، وإنما اكتفى فقط بالإشارة إلى الضمان الذي يلزم به البائع وفقا للصفات المكفولة للمشتري<sup>19</sup>.

### الفرع الثاني: صور العيب في المنتجات

تنقسم صور العيب في المنتجات إلى صورتين اثنتين هما:

- **المنتجات المعيبة:** إذ أن المنتجات التي تدخل في إطار هذا الصنف هي المنتجات الضارة، هي أساسا منتجات غير ضارة أو مؤذية بطبيعتها، وإنما تجد مصدر ضررها في كونها منتجات معيبة، وهي يمكن أن تشكل نوعين من المنتجات، النوع الأول المنتجات غير الضارة أو المؤذية بذاتها «مثل المنتجات الغذائية ومنتجات الصيانة المركبات» ولكنها تصبح ضارة ومؤذية في مرحلة استعمالها أو استهلاكها بسبب العيوب.

وأما النوع الثاني من المنتجات الضارة التي تدخل في صنف المنتجات المعيبة هي المنتجات الخطرة بطبيعتها ولكن مصدر الخطورة هنا ليس لكونها ذات طبيعة خطيرة، بل لأنها أنتجت معيبة فتصبح منتجات أكثر خطورة على أثرها ينطوي عليها من عيوب.

فأساس التزام المنتج في كلا النوعين من هذا الصنف من المنتجات الضارة لعيب فيها هو واحد، أي مصدر الالتزام هو العيب في الإنتاج، والأمر هنا يفترض إعلام المنتج للمشتري كالتزام سابق بخصائص المنتج الخطرة والتحذير من جميع مخاطره<sup>20</sup>.

- **المنتجات الخطرة:** قد يحدث في أحيان كثيرة أن يصاب المشتري أو المستهلك بضرر لا يرجع إلى عيب في المنتج، وإنما يرجع فقط إلى استعمال المستهلك للمنتج أو استهلاكه على غير الوجه الصحيح، سواء لجهله بخصائص المنتج وطبيعته الخطرة، أو لعدم اتباعه للتعليمات اللازمة لسلامة الاستعمال، أو إغفاله التحذيرات المعطاة له عن خطورته، أو عدم اتخاذ احتياطات معينة لتجنب مخاطره، وفي مثل هذه الحالات لا نكون أمام منتج ضار بسبب العيب، وإنما أمام منتج ضار بسبب طبيعته الخطرة، فإذا أصيب المشتري بضرر من هذا المنتج فلا يمكنه الرجوع على المنتج البائع بموجب قواعد ضمان العيوب الخفية، على أساس أن المنتج لم يقم بإخطاره أو تنبيهه إلى خطورة المنتج المباع، وذلك لأن البائع لا يلتزم بالإخطار إلا عن خصائص الشيء المباع وفقا لقواعد ضمان العيوب الخفية<sup>21</sup>.

ومن ذلك يتعين تحديد المفهوم الخاص للخطورة في المنتجات التي يمكن أن تثير مسؤولية المنتج، حتى لا يختلط نطاق هذه المسؤولية بنطاق مسؤولية حارس الأشياء الخطرة<sup>22</sup>.

وتحديد المنتجات الخطرة وتمييزها عن غيرها من الأشياء خاصة الأشياء الخطرة ليس بالموضوع الذي يسهل حصره، وقد أدرك هذه الصعوبة الفقهاء الذين تصدوا لمعالجة هذا النوع من المسؤولية، فأشاروا إلى صعوبة تحدد المنتج الخطر ودقة تحديد صورة العيب فيه، لما للمنتج الخطر من تأثير على مفهوم العيب في هذا النوع من المنتجات، وعلى مدى أو نطاق المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن هذا العيب<sup>23</sup>.

### المبحث الثاني: مسؤولية المنتج في ضوء القواعد العامة

إن القواعد العامة التي تحكم مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تخدمها منتجاته الضارة، إما أن تكون مسؤولية عقدية والتي تطبق عند الإخلال المتعاقد بالالتزام الذي يفرضه عليه العقد، أو قد تكون مسؤولية تقصيرية تستدعي عندما يقوم الشخص بخرق الواجب القانوني العام، وذلك ما سنقسم عليه هذا المبحث إلى مطلبين اثنين، الأول بعنوان قواعد المسؤولية التقصيرية، والثاني تحت عنوان قواعد المسؤولية العقدية وفق الآتي:

#### المطلب الأول: قواعد المسؤولية التقصيرية

تظهر المسؤولية التقصيرية كما هو معروف في حالة إخلال الشخص بالالتزام العام الذي يفرضه القانون، المتمثل في عدم الإضرار بالغير، وفي ضوء قواعد ازدواجية المسؤوليتين وعدم الجمع بينهما، فإننا سنتطرق في هذا المطلب إلى تفصيل قواعد المسؤولية التقصيرية في فرعين اثنين كما يلي:

#### الفرع الأول: قاعدة الخطأ

عندما يتسبب المنتج الضار بسبب العيب الخفي أو بسبب طبيعته الخطرة بإلحاق الضرر بالغير، فإن المنتج لا يمكن أن تنهض مسؤوليته إلا بموجب نص المادتين 1382 و 1383 من القانون المدني الفرنسي، وذلك بأن يثبت المتضرر الخطأ أو الإهمال الذي وقع من جانب المنتج طبقاً للقاعدة العامة للمسؤولية التقصيرية في هذا القانون الذي تحتم على المتضرر من المنتج أن يقيم الدليل على خطأ المنتج<sup>24</sup>، أو على إهمال هذا الأخير<sup>25</sup>.

وتتجلى مظاهر الخطأ الذي يمكن أن ينسب إلى المنتج في ميدان المسؤولية عن الإنتاج في الغالب بالخطأ في تصميم المنتج أو في صناعته أو في تركيبه، أو الخطأ في اتخاذ الاحتياطات المادية لتقديم المنتج إلى المستهلك أو المستعمل.

ففي دعوى تتعلق بصانع أجهزة تنظيف الملابس، كان من السهولة على المتضرر إقامة

الدليل على خطأ الصانع وإهماله، على إثر حادث يعود إلى أن المفتاح الكهربائي متقلص جدا وخال من زر العمل المربوط بالأرض، ومن هذا العيب فقد سلم المنتج أو الصانع الجهاز إلى المشتري والذي بدوره طرحه في السوق دون أن يبادر الصانع بإرسال نتائج التجارب، سيما وأن قبل هذا الحادث كانت قد حصلت حوادث أخرى مع آلات وأجهزة شبيهة، منتجة من قبل نفس المصنع وبدون أن تتخذ من قبل المنتج الاحتياطات الضرورية لمعرفة أسباب هذه الحوادث، ومعالجة الخلل فيها، ولذلك تمت إدانته جنائيا عن هذا الحادث<sup>26</sup>.

وفي قضية أخرى تتعلق بحادث تسبب فيه العيب في حنفية جهاز الغاز السائل، حيث أدانت محكمة النقض الفرنسية الشركة المنتجة للحنفيات بالإهمال، لأن المخاطر التي تسببت فيها تلك الحنفيات كانت معروفة منذ زمن طويل، بسبب وقوع عدة حوادث خلال ثماني سنوات تعود إلى السبب نفسه، بالإضافة إلى ذلك كانت الشركة المنتجة قدمت في العديد من المناسبات تحقيقات بهدف سحب الحنفيات المعيبة من دائرة التوزيع والتداول، وهي تعرف أخطار المنتج لذلك كان عليها أن تقوم باتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة هذا الخلل، ولهذا فقد أدانتها محكمة النقض الفرنسية بالإهمال الموجب لمسئوليتها<sup>27</sup>.

كما قضت محكمة النقض الفرنسية بأن المنتج يعتبر مخطئا ويتحمل المسؤولية الكاملة عن نتائج العيوب الخفية إذا كان سببها يعود إلى نقص في الكفاءة الفنية للمنتج<sup>28</sup>.

ومع ذلك فإن إثبات خطأ أو إهمال المنتج لا يكون بهذه السهولة، بل في غالب الأحيان يصعب إثبات مثل هذا الخطأ في ظل الإنتاج الحديث المتزايد ذي الطبيعة الخطرة والمعقدة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمخالفة قواعد وأصول وقوانين الإنتاج التي لم تطبق من قبل المنتج، بل يتعلق الأمر بالضرر الناجم عن منتجات خطيرة من دون أن تكون هناك قواعد أو أصول يمكن الرجوع إليها من أجل البت في مدى احتياط وحرص المنتج على مراعاتها.

لذلك قيل أنه في الإنتاج الصناعي الحديث، في الغالب من الأحيان، أن الخطأ يكون أصلا مصدره أو مرده أساسا يرجع لهذا العيب، وبالتالي يكون مستحيلا سهولة الكشف عنه<sup>29</sup>.

### الفرع الثاني: قاعدة الحراسة

تجدر الإشارة إلى أن الفقه والقضاء الفرنسيين قد اجتهدا في تكييف القاعدة القانونية الواردة في المادة 1/1384 الخاصة بالمسؤولية عن الأشياء في القانون المدني الفرنسي من أجل الإحاطة القانونية بالمشكلات التي تطرحها مسؤولية المنتج، ولضمان إيصال التعويض الكامل إلى الغير المتضرر من المنتجات بأقصر الطرق وأقل الجهد<sup>30</sup>، وقد كان منهج الفقه في هذا الاجتهاد التمييز بين حالتين: الأولى حالة مطالبة المنتج بالتعويض من قبل الحارس المحكوم عليه بالتعويض لحساب الغير، والحالة الثانية مطالبة المنتج بصفته حارس المنتج من قبل الغير المتضرر مباشرة، وتوضح الحالة الأولى في المسؤولية المترتبة لدعوى الحارس ضد المنتج، وهنا

في هذه الحالة يرى الفقه الفرنسي بأنه يجب التمييز بين طائفتين من المتضررين، والذين هم جميعهم من الغير، فالطائفة الأولى هي طائفة الحائزين الثانويين للمنتج، فهؤلاء يكونون من حيث المبدأ حراسا على المنتج، وبالتالي ليست لهم إمكانية أن يؤسسوا دعاوهم على أساس قاعدة الحراسة للبحث عن المسؤولية ايا كان، لأن منطق هذه القاعدة يجعلهم هم المسؤولين تجاه الآخرين، والطائفة الثانية من الغير هم الذين يكونون أجانبا تماما عن المنتج الذي كانوا ضحيته، فهم الذين يمكنهم ملاحقة المالك أو بعبارة أدق الحارس<sup>31</sup>.

وفي هذا المجال فقد أشارت محكمة النقض الفرنسية في قرارها الصادر في 26 حزيران 1953 إلى إمكانية استفادة الحارس من نظام الرجوع في تعاقب الضمانات، حيث جاء فيه: «للحارس بعد دفع التعويض للغير أن يرجع وفق نظام تعاقب الضمانات المعروفة في البيوع المتتالية»<sup>32</sup>.

وأما الحالة الثانية فتظهر في دعوى الغير المتضرر ضد المنتج بصفته الحارس على المنتج، حيث أن التطبيق الحرفي للمادة 01/1384 من القانون المدني الفرنسي يجعل المنتج يفلت من المسؤولية عن الأضرار التي تحدثها منتجاته الضارة، وذلك لأن من شروط تطبيق المادة المذكورة أن يكون للشخص تسمية الحارس مستمدة من سلطات الحراسة التي حددتها محكمة النقض الفرنسية بقرارها المشهور في كانون الأول سنة 1941 وهي سلطات الاستعمال والتوجيه والرقابة على الشيء<sup>33</sup>، وفي حين من ذلك فإن هذه الشروط تفتقر عند المنتج منذ اللحظة التي يتم فيها بيع المنتج وتسليمه إلى الحائز، وينجم عن ذلك أنه إذا تسبب المنتج في وقوع الضرر بعد التسليم فإن المنتج لا يملك حق ملكية على المنتج وليست له بسبب ذلك أية سلطة من سلطات الحراسة (الاستعمال، التوجيه والرقابة)، ولذلك لا يمكن أن يعتبر حارسا للشيء بمقتضى المادة 01/1384 من القانون المدني الفرنسي.

ولعل خير ما أوضحه بهذا الصدد الفقيه هنري مازو في مقالته الموسومة «المسؤولية المدنية للبائع الصانع»، حيث يقول: «إن الغير المتضرر لا يمكنه مطالبة الصانع وفقا لأحكام المادة 01/1384 من القانون المدني الفرنسي لأن هذا الصانع فقد سلطات الاستعمال والتوجيه والرقابة على الشيء نتيجة عملية البيع، ولا يكون حارسا إلا في حالات استثنائية»<sup>34</sup>.

### المطلب الثاني: قواعد المسؤولية العقدية

يمكن القول أن قواعد المسؤولية العقدية المطبقة بحق المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته تختلف بحسب ما إذا كانت المنتجات ضارة بسبب عيوبها الخفية أو منتجات ضارة بسبب طبيعتها الخطرة، ولذلك سنوجز هذا المطلب في فرعين اثنين كما يلي:

## الفرع الأول: المنتجات الضارة بسبب العيب

لم تنظم التشريعات المدنية المقارنة بما فيها القانون المدني الفرنسي قواعد خاصة تحكم البائع الذي صنع بنفسه الشيء، بمعنى البائع الصانع، وقد قصد المشرع الفرنسي في قواعده المدنية أن النصوص الخاصة بضمان العيوب الخفية جاءت من المادة 1641 من القانون المدني الفرنسي وما بعدها تطبق على كل الباعة سواء كانوا من المنتجين أم من الصناع، وأن النصوص المذكورة تفرق بين البائع حسن النية (المادة 1646 من القانون المدني الفرنسي) والبائع سيء النية (المادة 1645 من القانون المدني الفرنسي)، وعليه فإن التطبيق الحرفي لهاته النصوص من شأنه أن يؤدي إلى إفلات المنتج من المسؤولية عن الأضرار الجسمانية أو المالية التي تحدثها المنتجات المعيبة، لأنه من النادر أن يعلم المنتج أو البائع الصناع بشكل فعلي بالعيب مصدر الضرر<sup>35</sup>، وتماشيا مع هذا الطرح فقد تدخل القضاء الفرنسي لصالح الشخص المتضرر من المنتجات المعيبة المباعة من قبل المنتج أو البائع أو الصناع، فأجرى تكييفاً وتحويلاً عميقاً على النصوص الخاصة بمسؤولية البائع عن العيوب الخفية، وبالذات المواد 1643 و1645 و1646 من القانون المدني الفرنسي، لتغطي مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة للأشخاص أو الممتلكات أو الأموال<sup>36</sup>، بالإضافة إلى تكييف وتطويع القواعد في المسؤولية العقدية وبالذات 1134 و1135 و1150 من القانون المدني الفرنسي<sup>37</sup>.

وبعدها جاء التفسير الواسع للمادة 1646 من القانون المدني الفرنسي والتي تركز عليها أساساً قواعد المسؤولية، حيث اتجه القضاء الفرنسي إلى تفسير المادة المذكورة والتي تقضي بأن البائع الذي يجهل العيوب لا يكون ملزماً إلا بإرجاع الثمن وتسديد النفقات التي تسبب فيها البيع، فتوسعت محكمة النقض الفرنسية في تفسير عبارة (المصاريف التي نجمت عن عقد البيع) لتجعل من عبارة النص هذه ضالتها المنشودة في معالجة الفراغ التشريعي في تقنين نابليون حيال الأضرار التي تصيب الأشخاص في أرواحهم أو أموالهم بسبب الشيء المباع ذاته، فجعلت من العبارة المذكورة من نص المادة 1646 من القانون المدني الفرنسي وهي العبارة الأخيرة فيها، أساساً قانونياً لتغطية مسؤولية المنتج الباعة الصناع أو الباعة المهنيين عن الأضرار الجسمانية والمالية التي تسببت فيها منتجاته بسبب العيب الخفي<sup>38</sup>.

وقد وقع هذا التفسير الواسع لأول مرة في قرار محكمة النقض الفرنسية المؤرخ في 21 تشرين الأول 1925 في القضية المشهورة التي أرست فيها محكمة النقض الفرنسية دعائم نظم المسؤولية المدنية للمنتج، وتتلخص وقائع هذه القضية التي عرضت أمام محكمة استئناف ليون بأن مشتري السيارة السيد بيرشيه قد تكبد تعويضات لثلاث جرحى بسبب انفجار السيارة التي اشتراها لعيب خفي بالناضب أدى إلى تصدع السيارة وانفجارها فجأة، فأقام المشتري المحكوم عليه بالتعويضات لصالح الجرحى دعوى ضد المنتج صانع السيارة السيد رولان بيلون، أما محكمة استئناف ليون التي أصدرت قرارها بتاريخ 18 تموز 1924 قضى بمسؤولية المنتج

عن تسديد التعويضات التي تكبدها المشتري لحساب الجرحى الثلاثة بسبب انفجار السيارة للعيب الخفي، و طعن في هذا القرار أمام محكمة النقض الفرنسية والتي أيدت قرار جهة الاستئناف ليون بالقرار المذكور سابقا<sup>39</sup>.

### الفرع الثاني : المنتجات الضارة بسبب طبيعتها الخطرة

إن المساءلة في هذا العنصر قد تقتضي الالتزام بالإعلام، حيث أن الأضرار التي تلحق بالمشتري أو الحائز الأخير من جراء استعماله أو استهلاكه للمنتجات لا ينحصر بالمنتجات الضارة بسبب العيوب، بل في أحوال كثيرة يصبح المشتري أو المستهلك أو المستعمل ضحية مخاطر وكوارث تعصف بحياته أو بأمواله أو بهما معا من جراء استعمال أو استهلاك منتجات خالية من العيوب، وهذا ما يحصل بسبب المنتجات ذات الطبيعة الخطرة، لذلك يصفها الفقه بالمنتجات الخطرة بطبيعتها أو المنتجات ذات الطبيعة الخطرة كالمنتجات الكيماوية والأدوية والمواد السامة و المتفجرات والأجهزة الكهربائية والأسلحة والمبيدات الحشرية وغيرها<sup>40</sup>.

وهذه الخصائص الضارة المتعلقة بالمنتج وطبيعته الخطرة تفرض على المنتج واجب تقديم بيانات للمشتري عن طبيعته، وتقديم التعليمات اللازمة لكيفية استعماله، وينعت هذا الواجب من قبل الفقه الفرنسي بالالتزام بالإعلام، لكن ما انتهى إليه هذا الأخير هو خلو المجموعة المدنية الفرنسية من هذا الالتزام، واكتفاء واضعها بإقامة مسؤولية البائع فقط في حالة العيب الخفي، وتدخل القضاء الفرنسي من أجل فرض الالتزام بالإعلام من أجل حماية المشتري المستهلك، ورتب مسؤولية البائع في حالة إخلاله بواجب الإعلام والتحذير، وقد قامت محكمة النقض الفرنسية بصياغة مبدأ مهم في قرارها الصادر في 05 مارس 1924 الخاص بقضية الانفجارات (تعليمات خاطئة فيما يتعلق بالبارود القابل للانفجار)<sup>41</sup>.

وقد كان هذا الالتزام معبرا عنه بصورة واضحة في قرارها الصادر عن الدائرة الجنائية في 14 آذار 1974 في قضية (سينك سبت Cinq Sept) والتي تتلخص وقائعها في حصول حادث حرق في أحد الملاهي ذهب ضحيته مائة وخمسون شخصا، وكان من أسباب حصول الحريق طلاء جدران هذا الملهى بمواد ذات قابلية سريعة للاشتعال، من دون أن ترافقها اية تبليغات عن طبيعة هذه المخاطر، وانعدام التعليمات الخاصة باستعمال هذا المنتج أو تحذير الزبائن من مخاطره، فقررت محكمة النقض الفرنسية وفقا لهذا الطرح إدانة المنتج عن هذا الحادث<sup>42</sup>.

وقد ذهب الفقه الفرنسي مؤيدا لهذا القرار الصادر عن محكمة النقض الفرنسية، وذلك من أجل خلق التزام جديد مستقل على عاتق المنتج أو البائع الصانع بأخطار مصنوعاته الخطرة، أو منتجاته ذات الخصائص الضارة، وكان تأسيس الفقه في ذلك أن هذا الالتزام هو التزام ممتد لواجب البائع بالإخطار عن العيوب الخفية في الشيء المبيع<sup>43</sup>.

لذلك كان القضاء الفرنسي في بداية مرحلته في خلق هذا الالتزام الجديد يأخذ معنى

العيوب الخفي بمضمون واسع لا يقتصر على معناه الفنس باعتباره آفة طارئة تخلو منها الفطرة السليمة للشيء المبيع<sup>44</sup>، أو ما يفوت به الغرض الصحيح أو نقصان الثمن، وإنما يشمل خطورة المنتج وقابليته للأضرار الجسمانية.

ولكن تزايد الإنتاج للأشياء الخطرة بطبيعتها والتي يتطلب استعمالها اتخاذ إجراءات واحتياطات خاصة تجب مراعاتها لتفادي أضرارها وتجنب خطورتها وسع الفجوة بين فكرة عيوب الشيء ومجرد خطورتها، وظهر ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية من أغذية ومشروبات محفوظة ومعلبة، وكذلك فيما يتعلق بالمنتجات الكيمائية والعلاجية، والأجهزة والأدوات الكهربائية، لذلك لم يعد كافياً ربط الالتزام بالإعلام والتحذير بكثرة العيوب الخفية، وتأسيس المسؤولية عن الأضرار التي تحدث عنها على نظرية العيوب الخفية<sup>45</sup>.

### الخاتمة :

إن موضوع مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة المتصلة بضمان حماية المستهلك (المشتري) يشوبه العديد من المشكلات القانونية والتي تظهر في عدة أمور كصعوبة تحديد المنتجات الخاضعة لنظام المسؤولية المدنية وحصرها حتى يكون المستهلك على بينة من أمره، وبالتالي يطالع على ما هو حق له وما هو واجب عليه، زيادة على أن التشريعات المدنية المقارنة أغفلت النص على بعض الأمور مثل المسؤولية عن المنتجات الضارة والخطرة، والتميز بينها وبين العيوب الخفية للمنتجات، والأمر الآخر هو ضرورة تحديد مسؤولية كل واحد من الأشخاص الذين قد يتدخلون في هذه التعاملات الخاصة بالمنتجات سواء أكان منتج أو صانع أو موزع، أوله كل هذه الصفات، وذلك لأن الحكم يختلف من حالة إلى أخرى، مع التأكيد على ضبط معايير وأسس واضحة ودقيقة لمعرفة ما يدرج في قائمة المنتجات المسؤولة وما يستبعد منها، كل هذه الأمور يجب مراعاتها وإعادة النظر فيها لمحاولة إيجاد حلول مناسبة.

### الهوامش :

- 1 سالم محمد العزاوي، مسؤولية المنتج في القوانين المدنية والاتفاقيات الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2008، ص 101.
- 2 المادة 02 من القانون رقم 89-02 المؤرخ في 07/02/1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، ج.ر العدد 06 الصادرة في 08/02/1989 المعدل والمتمم.
- 3 المادة 01/02 من المرسوم التنفيذي 90-39 المؤرخ في 03 يناير 1990 والمتعلق برقابة الجودة وقمع الغش.
- 4 زاهية حورية سي يوسف، المسؤولية المدنية للمنتج، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 38-39.
- 5 محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، المكتبة الاقتصادية بالدار الجامعية، بيروت، دون سنة نشر، ص 196-198.
- 6 السيد محمد عمران، حماية المستهلك أثناء تكوين العقد (دراسة مقارنة)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1986، ص 10.

مسؤولية المنتج عن منتجاته في ظل قواعد المسؤولية المدنية

- 7 سالم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 102.
- 8 عز الدين الديناصوري، عبد الحميد الشواربي، المسؤولية المدنية في ظل الفقه والقضاء، الطبعة الخامسة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص 55.
- 9 كحلولة مكاشمة، حماية المستهلك في القانون الجزائري، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد الخامس، الجزائر، العدد 02، 1995، ص 16-17.
- 10 سالم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 103.
- 11 زهية حورية سي يوسف، مرجع سابق، ص 41.
- 12 سالم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 112.
- 13 منصور مصطفى منصور، البيع والمقايضة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1956، ص 317.
- 14 محمود عبد الحكم رمضان الحق، التزام البائع بضمان العيوب الخفية في المبيع (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراة، جامعة المنصورة، 1994 – 1995، ص 69.
- 15 أنور العمروسي، أحكام القضاء الحديثة في مصر والأقطار العربية، دون ناشر، مصر، 1983، ص 222.
- 16 حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاتها المعيبة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 196.
- 17 محمد سالم العزاوي، مرجع سابق، ص 114-115.
- 18 حسن عبد الباسط جميعي، مرجع سابق، ص 30-31.
- 19 زاهية حورية سي يوسف، مرجع سابق، ص 75.
- 20 سالم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 118-119.
- 21 إبراهيم الدسوقي، التزام المنتج و البائع بتعويض الأضرار التي تحدثها المنتجات المباعة، مقالة منشورة في مجلة المحامي، السنة الرابعة، الأعداد 8 و9 و10، 1980، ص 20.
- 22 محمد شكري سرور، مرجع سابق، ص 07.
- 23 أسعد زياب، ضمان عيوب المبيع الخفية، الطبعة الثالثة، دون ناشر، القاهرة، 1983، ص 98.
- 24 المادة 1382 من القانون المدني الفرنسي تنص على أن: "كل شخص يتسبب بخطئه بإلحاق الضرر بالغير تقع عليه مسؤولية التعويض عن هذا الضرر".
- 25 المادة 1383 من القانون المدني الفرنسي تنص على أن: "يكون الإنسان مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه لا بخطئه فقط، بل بإهماله أو عدم تبصره أيضاً".
- 26 سالم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 170.
- 27 المرجع نفسه، ص 170-171.
- 28 هنري مازو، المسؤولية المدنية للبائع والصانع، مقالة منشورة في مجلة الفصيحة الفرنسية، فرنسا، دون عدد، 1955، ص 616، فقرة 14.
- 29 سلم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 171.

مسؤولية المنتج عن منتجاته في ظل قواعد المسؤولية المدنية

- 30 المادة 01/1384 من القانون المدني الفرنسي.
- 31 سالم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 173-174.
- 32 قرار صادر عن محكمة النقض الفرنسية في 26 حزيران 1953 متعلق باستفادة الحارس من نظام الرجوع في تعاقب الضمانات.
- 33 قرار صادر عن محكمة النقض الفرنسية في 02 كانون الأول 1941 المحدد لسلطات الحراسة الخاصة بالاستعمال والتوجيه و الرقابة.
- 34 هنري مازو، مرجع سابق، ص 620.
- 35 المادتين 1645 و 1646 من القانون المدني الفرنسي.
- 36 المواد 1643 و 1645 و 1646 من القانون المدني الفرنسي.
- 37 المواد 1134 و 1134 و 1150 من القانون المدني الفرنسي.
- 38 سالم محمد العزاوي، مرجع سابق ص 135.
- 39 قرار صادر عن جهة استئناف فرنسية (ليون) في 18 تموز 1924 المتعلق بقضية بيرشييه.
- 40 سالم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 159.
- 41 قرار صادر عن محكمة النقض الفرنسية في 05 مارس 1924 المتعلق بصياغة الالتزام بإعلام المشتري.
- 42 قرار صادر عن محكمة النقض الفرنسية في 14 آذار 1974 المتعلق بقضية سينك سيت.
- 43 إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 23.
- 44 قرار صادر عن محكمة النقض الفرنسية في 08 شباط 1948 المتعلق بالالتزام بالإعلام.
- 45 إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 161-162.